

كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمام الكنيست، يتناول فيها

المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية

القدس، ٣/١١/٢٠١٠

رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين ،
أعضاء الكنيست ،

أرجو أن أقول عدة كلمات عن وفاة زميلتنا سارة دورون رحمها الله. إذ كانت المرحومة وزيرة في الحكومات التي ترأسها السيدان مناحيم بيغين وبيتسحاق شامير كما أن عضويتها في الكنيست استمرت طيلة ١٥ سنة ، إضافة إلى كونها رئيسة صندوق (المرضى) مكابي). وكانت المرحومة رئيسة لكتلة الليكود البرلمانية لكنها كانت فيما قبل ذلك من أعضاء حزب الأحرار [الحزب الليبرالي] وأصبحت بعد تشكيل التحالف السياسي [بين حزب" حيروت" أي "الحرية" اليميني وحزب الأحرار] جزءاً من الحركة التي أطلق عليها اسم" الحركة الوطنية الليبرالية ."

وكانت المرحومة سارة دورون تجسيدا دقيقاً لهاتين المفردتين كونها من دعاة الوطنية والليبرالية على حد سواء. إنها كانت وطنية بمعنى الالتزام العميق للغاية بالعقيدة الصهيونية وفكرة قيام دولة الشعب اليهودي فيما كانت ليبرالية أيضاً باهتمامها الدائم بالتقدم والاستنارة والإصلاحات .

كنت قد حاورتها الكثير من المرات على مر السنين وكانت قد اتسمت بالاستنارة والذكاء والثقافة الواسعة. كنت قد تحدثت مع الوزير [دان] مريدور وأعتقد بأنه أحسن تعريف شخصية المرحومة بالقول إنها كانت سيدة طيبة وذكية وصاحبة قيم رفيعة. وبالتالي أعتقد بأن أحسن ما نستطيع القيام به لإحياء ذكراها هو محاولة الاقتداء بها والسير على طريقها.

إنني سأوجه الأسبوع القادم إلى الولايات المتحدة لحضور المؤتمر السنوي للجاليات اليهودية في أميركا الشمالية. أعتقد بأن بعضكم – رئيسة المعارضة وبعض أعضاء الحكومة - سيحضر هذا المؤتمر أيضاً. وينطوي الأمر على جانب من الأهمية كون مسألة تعزيز العلاقة بين الشعب في إسرائيل – بجميع فئاته – وهذا الجزء من الشعب اليهودي أو نصيب الأسد ممن يقيمون في العربة يشكل مقوماً أساسياً من مقومات وجودنا. إن العلاقة مع يهود الولايات المتحدة وكندا لا تنحصر في مستوى القيادات فحسب بل تشمل أيضاً العلاقة مع جيل الشباب. إنني أفتخر بإقدام الحكومة برئاستي على اعتماد برنامج ابتكره يوسي بيلين [الوزير السابق ورئيس حزب ميرتس اليساري سابقاً] أو عدد من قادة الجاليات اليهودية الأميركية وتحديداً مايكل ستاينر وبرونفمان. إن هذا البرنامج المسمى "إكتشاف" وكذلك برنامج "رحلة" والبرنامج الذي تلاهما والمعروف باسم" نفس إلى نفس" هي جميعاً برامج متميزة.

لقد مولنا حتى الآن – أي خلال العقد الأخير – التكاليف المترتبة على استقدام هؤلاء الشبان من أبناء هذه الجاليات لزيارة إسرائيل حيث زارها منذ انطلاق هذا المشروع نحو ربع مليون شاب يهودي. وبالنظر إلى القوى الضخمة التي نتجه نحو تفتيت الهوية اليهودية فإن [هذه المشاريع] هي من القوى الإصلاحية الهامة التي ظهرت في العالم اليهودي .

لذلك لا أنظر إلى مجمل الاتصالات والروابط التي تربطنا بهذه الجاليات على أنها تقتصر على المستوى السياسي أو على الاتصالات الجارية فحسب إنما أراها تشمل هذا المستوى الأساسي الخاص بترسيخ الهوية وتبادل الإسهامات بيننا وبين هذه الجاليات أيضاً. وأعتبر هذا الأمر من أهم المداميك الأساسية لشعبنا مما سأعتبر عنه بالطبع خلال هذا الملتنقى.

• المصدر: <http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication/Speeches/speech40sign031110.htm>

كما أنني سألتقي بالطبع عدداً من كبار المسؤولين الأميركيين ومنهم نائب الرئيس [جو] بايدن ثم [وزيرة الخارجية] هيلاري كلينتون. إنني أقدر كثيراً الجهود التي تبذلها إدارة الرئيس أوباما بحثاً عن طريق يسمح بالمضي بالعملية السياسية قدماً. وأعلم بأنه تتوفر لدينا الرغبة في دفعها كما أننا اتخذنا بعض الخطوات على هذا الصعيد. وإنني على يقين بأن رغبة مماثلة تتوفر لدى الولايات المتحدة التي قامت أيضاً ببعض الخطوات ولا تزال.

أتمنى أن تتوفر لدى السلطة الفلسطينية أيضاً رغبة كهذه وأنها لن تبحث عن ذرائع للتهرب من المحادثات معنا لدفع فرص تحقيق الأمن والسلام بيننا. هناك عدد لا حصر له من الشروط المسبقة التي يمكن وضعها عائقاً أمام المحادثات غير أننا نضع هذه الشروط جانباً ونتوقع من الفلسطينيين وضعها جانباً أيضاً.

دعوني أقدم لكم مثلاً على ما أقصده من جانبنا: لقد أجرينا صباح اليوم نقاشاً في المجلس الوزاري المصغر [للشؤون السياسية والأمنية] حيث تم عرض مشروع يجري منذ قرابة نصف عام بقيادة الوزير يعالون [وزير الشؤون الإستراتيجية] في مسعى لقياس مستوى التحريض [ضد إسرائيل] لدى السلطة الفلسطينية بشكل موضوعي ما أمكن ذلك. إنني لا أقصد كلاماً يدل به هذا الشخص أو ذلك أو مواطنون عاديون بل أتحدث عن كتب تعليمية رسمية ووسائل إعلامية تخضع بالطبع للسلطة الفلسطينية.

إن أخطر المميزات المستفادة مما اطلعنا عليه لا يتناول الجدل حول خط الحدود أو وجود مستوطنة كهذه أو تلك بل حول مجرد نفي حق دولة إسرائيل في الوجود ضمن أي حدود كانت. وعندما يتكرر هذا الأمر – ليس في مقال أو مقولة معينة بل بشكل متواصل – فإنه لا يساهم – فالحديث بقليل العبارة – في تحقيق المصالحة بين الشعبين ومقابلة رغبتنا نحن في جلب التسوية السلمية. وليس هذا الأمر بالهين خاصة وأن الموضوع [أي مكافحة التحريض] كان التزاماً رسمياً من جانب الفلسطينيين ضمن اتفاق "واي" [١٩٩٧] ثم في إطار "خارطة الطريق".

إنني طرحت هذه المسألة هنا ليس من باب إسهاب الحديث عنها بل تجسيداً لحقيقة وجود إمكانية لوضع شروط مسبقة [للمحادثات] وربطها باتفاقات سابقة. غير أننا قررنا عدم القيام بذلك ولا أضع [مسألة التحريض ضد إسرائيل] كشرط مسبق الآن لكنني أعيدكم بأنني سوف أطرح الموضوع – وهو أمر يجب التجاوب معه بشكل حقيقي في نطاق عملية السلام.

أما فيما يعيننا الآن فأكتفي بطرح المسألة تجسيداً لضرورة خوضنا المحادثات دون شروط مسبقة وإنجازها أو على الأقل السعي لإنجازها. ويعلم كل ذي بصيرة وإنصاف بأن هذه العملية تتطلب النزاهة وقول الحقيقة. وقد تعثرت العملية ليس لعدم إقدام الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ بعض الإجراءات لكنها تعثرت – إن تعثرت – لوجود فرضية لدى السلطة الفلسطينية مفادها أنهم ربما يستطيعون الالتفاف على أو تجنب ضرورة الخوض في مفاوضات مباشرة من خلال الذهاب إلى القناة الدولية القائمة على الإملاءات وفرض الحقائق اعتقاداً منهم بأنهم سينالون مبتغاهم رغم كل ما قدمته حكومة إسرائيل من جانبها قولاً وعملاً ، وذلك لمجرد وجود "جوقة دولية" (قد ينضم إليهم أشخاص من داخل إسرائيل أيضاً) تقول: "لا تُربكوني مع الحقائق ، إن الذنب يقع على إسرائيل مهما كان عليه الأمر ، ولذلك لا تقتضي الحاجة خوضنا هذه العملية [التفاوضية]".

وبالتالي أعتقد بأن هناك حاجة وطنية مشتركة لنا جميعاً في تغيير المفهوم السائد لدى الفلسطينيين والتوضيح لهم بأن هناك وحدة واسعة قدر الإمكان [بالنسبة للمواقف الإسرائيلية] ليتسنى لنا هكذا [أي من خلال المفاوضات] أن نخبر بجدية مسألة وجود شريك للسلام والأمن على اعتبار أن السلام والأمن هما هدفان متلازمان كما سبق لي الإشارة إلى ذلك غير مرة.

هذه هي إحدى المشاكل القائمة. وقد أحسنت النائبة [عينات] فيل فيل [من حزب العمل] وصف مشكلة أخرى لا تخص الفترة الحالية وحدها بل العقد الأخير بأكمله. أريد التنويه إلى أنني تأثرت بكلامك لأنه كان سديداً وحقيقياً وخالياً من المصلحة الأنانية. ذلك لأن أهم ما تواجهه إسرائيل ما هو إلا محاولة لنفي شرعيتها.

قد يقول قائل إنه ليس من العيب الخوض في العملية [التفاوضية] أو الاستعداد لخوضها على اعتبار أن مجرد القيام بذلك سيخفف بعض الشيء من محاولة الطعن في شرعية إسرائيل (رغم أنني أعتقد بأن خوض عملية السلام ليس أمراً إجرائياً) فحسب بل يجب السعي لاستنفاده بالاتفاق).

ثمة نوع من الصحة في هذا القول. غير أن المطالبة بأثمان لا متناهية مقابل حق الدخول في العملية [التفاوضية] لهي أمر شبيه بالرجل الذي يقف في ركن الشارع وفي جعبته بعض النقود وهو يشرع (وهذه وصفا مضمونة لكسب الشعبية الفورية..). في توزيع ١٠٠ شيكل على الشخص الأول الذي يمر عليه ثم على الشخص الثاني والثالث ، وعندها يكتظ الجميع حوله ويأتونه ويربتون على ظهره قائلين "يا جدع" ، لكن هذا الشخص سرعان ما يصل إلى حالة الإفلاس.

ومن هذا المنطلق يستحيل علينا أن نكون مبذرين وأسخياء ومتهورين بشكل مفرط في المفاوضات التي نجرها حول بقعة الأرض التي نقف عليها والتي انبثقت منها والتي تمثل مستقبلنا. يجب أن نصمد إزاء المطالب التي تتوارد إلينا ليلاً ونهاراً دون أي ميرر. ولا يعني الأمر تعجيزنا عن ممارسة تكتيك معين لكنني أعتقد بأننا نستطيع في داخلنا الحقيقة ، فالحقيقة هي أن هناك استعداداً كبيراً في دولة إسرائيل لخوض عملية سلام حقيقية لا يقابله استعداد مماثل تأكدنا من وجوده لدى السلطة الفلسطينية. وأرجو أن يقتدي الفلسطينيون بنا – تجاوزاً للدعاية والتحريض الذي سبق وأشرت إليهما – من خلال الوقوف أمام شعبهم ويقولون له إن هذا هو ثمن الاتفاق والذي يتمثل بادئ ذي بدء بالاعتراف بوجودنا هنا.

لم نشاهد بعد حالة النضوج هذه. أرجو أن تثبت التطورات عكس ذلك ولكن استيضاح الأمر إنما يستوجب خوض العملية [التفاوضية] وهو أمر لا يجوز أن يصبح موضع نقاش ناهيك عن إقدامنا على جلد الذات واتهامنا بالمسؤولية عن ذلك على اعتبار أن هذه التهمة ليست في مكانها وهي غير صحيحة.

أيها السيد رئيس [الكنيست] ،
لقد اعتدت في معظم الأحوال طرح قضايا كانت مدار بحث مؤخراً. وكانت الجلسة السابقة [بحضور رئيس الوزراء] قد انعقدت قبل ثلاثة أسابيع عند بدء دورة الكنيست الحالية حيث تم منذ ذلك الحين تمرير مشروع ميزانية الدولة لعامين بالقراءة الأولى ، كما تم التوصل إلى اتفاق أجور أرحب به بين الحكومة والهيستدروت (بين وزير المالية يوفال شتايننتس ورئيس الهيستدروت عوفر عيني). (أرى أهمية الأمر كونه يحول دون الإضرابات والمواجهات التي نشهدها في أماكن أخرى من العالم. وأعتقد بأن هذا الاستقرار سواء على صعيد الميزانية أو فيما يتعلق بعلاقات العمل شديد الأهمية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.

يجب علينا ضمان متانتنا الاقتصادية إذ ما زالت الكثير من المشاكل تواجهنا الأمر الذي سيرغمنا على اعتماد جملة من الإجراءات في مختلف المجالات. سبق وأشرت أولاً إلى مجال العقارات الذي يُعد رافعة لتحقيق النمو حيث سيتطلب التغلب على هذا الإشكال دعم أعضاء الكنيست لتمرير الجزء الثالث والحيوي من خطة الإصلاحات الرامية إلى زيادة مشاريع البناء بالإضافة إلى مجال المواصلات أي مد محاور النقل شمالاً وجنوباً إلى الجليل والنقب ، هذا فضلاً عن إصلاح دائرة أراضي إسرائيل ومجال التخطيط والبناء الذي يُعتبر مكوناً أساسياً من مكونات حل مشاكل السكن في دولة إسرائيل. ولن يتسنى بغياب هذه الإجراءات تطوير المشاريع العقارية.

إن الشعبية أصبحت السمة الغالبة في البلاد. أما أنا فقد سبق واعتمدت عدة مشاريع إصلاحات لم تحظ بكثير من الشعبية بما في ذلك خطة الإصلاحات الخاصة بدائرة أراضي إسرائيل في الكنيست الحالية. ويُعتبر هذا الأمر ضرورياً لكنه غير كافٍ إلا أن التكامل ما بين إصلاح إجراءات التخطيط وإصلاح دائرة أراضي إسرائيل ومد طرق المواصلات سيكون منطلقاً لزيادة توفر الأراضي. ويستحيل دون زيادة الأراضي المعروضة لمشاريع البناء التصدي لاتجاه أسعار الشقق السكنية نحو الصعود. أقول إن هناك اتجاهاً تصاعدياً [لأسعار السكن] على اعتبار أننا من أصغر دول العالم فيما يتزايد عدد السكان مما يقتضي السير على هذا الطريق إذ لا بديل عنه.

لقد تحدثت مؤخراً مع وزيرَي الإسكان والمالية عن اعتماد حلول قصيرة المدى وسوف نعلن عما قريب عن هذه الإجراءات التي أعتبرها هامة ، لكن ما من بديل عن الإصلاحات الجذرية التي نقوم بها. ولا أزال أتذكر المداولات التي جرت هنا [في الكنيست] وكانت أشد ضجيجاً وصخباً إلا أنها كانت موبوءة بداء الشعبية أيضاً. على سبيل المثال عندما تكلمنا في حينه عن خفض معدلات الضريبة شرح لنا البعض أن هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة العجز وتتطوي على تقديم الهدايا على حساب خزانة الدولة. لكن اتضح – ولا مرأ في الأمر – أن هذا الادعاء باطل وأن دولة إسرائيل قد اجتازت العقد الأخير بصورة أفضل [من غيرها] مما يعود – بين أمور أخرى – إلى بطلان الادعاءات الشعبية.

لقد زرت قبل عدة أيام مدينة اللد ثم اعتمد مجلس الوزراء خطة لإنقاذ اللد. وتساءلت عما حصل بالنسبة للخطة السابقة التي

كانت قد عُرضت في فترة ولاية رئيس الوزراء الأسبق [أريئيل] شارون حيث إنه وفق ما أتذكر كان قلقاً جداً من التدهور الحاصل في اللد. وأخبروني رداً على هذا التساؤل – وبمنتهى البساطة – أن الخطة المذكورة لم تستند إلى تخصيص الموارد اللازمة لها من الميزانية .

أما القرار الذي اعتمدها فيرصد الموارد الخاصة بالميزانية ويستحدث آلية لاقتطاع الميزانيات [من الوزارات والدوائر الحكومية المعنية] إذا لم يتم تحويلها إلى الغايات المخصصة لها [أي للنهوض باللد .] وبالتالي أعتقد بوجود إمكانية للتصدي للتدهور الحاصل في اللد مما يُعتبر مصلحة قومية عليا بالنسبة لنا.

أيها النائب [أحمد] الطيبي ، لقد استمعت إلى كلامك وسأدرسه. لستُ مطلعاً على تفاصيل الأوضاع السائدة في الطيبة. عندما ننظر إلى مجموع المواطنين الإسرائيليين ندرك أن هناك مشكلة خاصة بالجرانم وكذلك في البنى التحتية والتربية والتعليم. كما أنني سُررت للاستماع إلى أقوالك حول ما يُسمى [جرانم القتل بسبب] "شرف العائلة" لكنه حقيقة ينتهك كرامة الإنسان والمرأة ، وأعتقد بأنه من الأهمية بمكان أن تجتمع كلمة جميع نواب هذا المقر [الكنيست] على هذا الموقف [المعارض بشدة لهذه الجرائم].

فيما يتعلق بقضيتيْن أخرييْن تداولتهما الأخبار خلال الأسابيع الثلاثة التي مضت منذ الحوار الأخير بيننا – فإننا قد أنفقنا مبلغ ١.٣ مليار شيكل كخطوة أولى يسري مفعولها خلال العامين المقبلين للنهوض بجهاز التعليم العالي وذلك في إطار مبلغ ٧.٥ مليار شيكل نعمل على زيادته لميزانيات التعليم العالي (أي تجاوزاً للميزانيات العادية).

ويُعتبر حجم هذه المخصصات كبيراً للغاية وأعجز عن استذكار مثيلاً له خلال العقد الأخير ، كما أنه قد يُحدث ثورة حقيقية في جهاز التعليم العالي بما يصب في مصلحة الطلاب الجامعيين وجميع أبناء الشعب في إسرائيل. وقد اعتمدنا أيضاً بمبادرة نائبة الوزير غيلا غاملينيل قراراً ينص على مجانية السنة الأكاديمية الأولى للطلاب من الجنود المسرّحين أو خريجي مشروع الخدمة الوطنية [الذين سيدرسون في مؤسسات جامعية] في الجليل والنقب.

أرجو ختاماً التطرق إلى قضية طلاب المعاهد الدينية لليهود المتشدددين دينياً (الحريديم) – فإذا قلت إننا أقدمنا على خطوات غير مسبوقة منذ عقد وربما عقود إزاء الطلاب الجامعيين ، فإن النظام المعتمد مع طلاب المعاهد الدينية مستمر منذ عقود وتحديداً منذ ٣٠ عاماً ويعرف الجميع ما هي مخصصات هؤلاء الطلاب. إن جمهور اليهود المتشدددين دينياً يضم بشراً وهم من أبناء شعبنا حيث أعتقد بأنه يجب معاملتهم على هذه القاعدة دون الاستصراخ بأقوال لا مكان لإطلاقها أصلاً .

غير أنني أرجو الإشارة إلى شيء آخر لم يكن من ذي قبل فهو أن أهم ما يجب علينا القيام به هو تشجيع هذا الجمهور [الحريديم] على الخروج للعمل. إنني أتحدث هنا بصفة شخص له رصيد يُحسب له على هذا الصعيد وأرى أنكم تعرفون الحقيقة إذا ما تعاملتم مع الحقائق دون غيرها.

ليس من الواجب كسر رقبة أحد أو ليها لجعله يرضخ لكن يجب قطعاً حمل هذا الجمهور [الحريديم] على الانطلاق أو الاستمرار في السير على طريق الانخراط في سوق العمل.. إننا نعلم جميعاً الحقيقة وندرك بالتالي أن التغيير المطلوب يجب أن يكون تدريجياً ومنسقاً ولذلك أقترح التقيد بالحقيقة وتجنب الرياء والنفاق.